التأثيرات الجيوبولينكية للبطالة على العراق

م.د. فاطمة فهد حمادي **م. احلام احمد عيسى**

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

الملخص

البطالة من الظواهر المعقدة التي يعاني منها العراق ولا سيما بطالة الشباب والتي ينجم عنها انعكاسات خطيرة على الفرد بصورة خاصة وعلى المجتمع العراقي بصورة عامة لذا فان البحث يهدف الى دراسة البطالة مفهومها انواعها ثم التقصي عن اسبابها وطرق علاجها لان البطالة لها تاثيرات جيوليتيكية من ناحية الوضع السياسي والاقتصادي للبلد مما يتطلب البحث عن افضل الاجراءات واسرعها لحل المشكلة التي يتعرض لها البلد من خلال وضع معالجات مقترحة للحد من ظاهرة البطالة بتبني استراتيجية تتسم بالشمولية لبناء الاقتصاد والسياسة وتشخيص مشكلات الشباب وبناء قاعدة معلومات شاملة وقابلة للتطور.

المقدمة:

تمثل البطالة في الوقت الراهن احدى المشكلات الاساسية التي تواجه معظم دول العالم، وتعد البطالة من المشكلات المستعصية في الدول النامية، وبالذات الدول العربية، وتمثل قضية البطالة في العراق اهمية خاصة، نظرا لارتفاع معدلاتها بسبب اعادت هيكلة الاقتصاد ولكثرة المشاكل الناجمة عنها، وبالرغم من اهميتها الا انها لم ترصد بشكل دقيق وبهدف تغطية موضوع البطالة وما يرافقها من تداعيات من جميع جوانبها فقد تعرض البحث في المحور الاول الى دراسة مفهوم البطالة، انواعها واسبابها.

اما المحور الثاني فقد تناول الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية المترتبة على زيادة معدلاتها ومن خلال سير البحث وتحليل مكوناته ثم التوصل لجملة من الاجراءات المتخذة للحد من هذه المشكلة وخاصة بين فئة الشباب.

منهجية البحث:

اولا: اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كونه يتناول مشكلة البطالة، والتي تعتبر من المشكلات المستعصية التي يعاني منها العراق وترتبط توقف العمل الذي يمثل الوسيلة والغاية والذي يختلف عن بقية عناصر الانتاج، لان توقف العمل يعني تدهور انتاجيته وقلة امكاناته وقدراته فضلا عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية التي تترتب على عدم اتاحة الفرصة لاستثمار طاقاته.

ثانيا: مشكلة البحث:

هل يعاني العراق من مشكلة البطالة؟

وما هي اسباب التي تقف وراءها؟

وما هي اثارها الجيويولتيكية؟

ثالثا: فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها تعتبر البطالة في العراق من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، والتي ادت الى اثار اقتصادية واجتماعية تنذر بالخطر ان لم تتخذ الاجراءات التنموية السريعة التي تسهم في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخليين الجدد لسوق العمل.

رابعا: اهداف البحث

1. تحديد الاسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة في العراق.
2. تحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تفشي ظاهرة البطالة.
3. تحديد الالية التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة ظاهرة البطالة.

خامسا: منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق باسباب ظهور البطالة في العراق والاثار المترتبة عليها بالاعتماد على ما تنشره وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وما تنشره المنظمات الدولية وما تتضمنه المصادر والمراجع العربية والاجنبية والاطاريح الجامعية.

سادسا: حدود البحث:

1. الحدود العلمية: اقتصر البحث على دراسة البطالة وتحليل معدلاتها، والاسباب التي تقف وراءها وما يترتب عليها من اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وامنية ثم وضع المعالجات للحد من ظاهرة البطالة.
2. الحدود المكانية: البطالة في العراق.
3. الحدود الزمنية: شمل البحث سنوات من عام2003 ولغاية 2015.

المحور الاول: مفهوم البطالة

قبل التعرف على مفهوم البطالة، لابد ان نميز بين مفهوم التشغيل والتشغيل الكامل، اذ ان التشغيل او التوظيف او الاستخدام وفق المعنى الواسع ينطبق على عناصر الانتاج المختلفة الاخرى(رأس المال- الارض- التنظيم) فضلا عن عنصر(العمل) المشارك في العملية الانتاجية ويمكن تعريف التشغيل الكامل "الحالة التي يتساوى فيها عدد العاطلين عن العمل في عدد الوظائف الشاغرة، اي هو الحالة التي يكون فيها العمل متاح لاكبر نسبة من القوى العاملة، والاستخدام او التوظيف او التشغيل الكامل لايقصد به ان(100%) من القوى العاملة هي في حالة تشغيل بمعنى ان التشغيل الكامل لايعني وجود معدل بطالة مقدارة صفر وانما من الممكن وجود بطالة في حالة التشغيل الكامل ايضا[1].

كما تعرف البطالة على انها عدم ممارسة الفرد لاي عمل ما سواء كان عمل ذهبيا او عقليا او غير ذلك من الاعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن اسباب شخصية او ارادية او غير ارادية[2].

وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلون عن العمل "بانهم الافراد الذين لايعملون اكثر من ساعة في اليوم وفي الوقت نفسه لديهم استعداد للعمل وفي الواقع ان هذا المعيار(الساعة) يختلف من دولة الى اخرى، فقد يستخدم اسبوع كل شهر او يوم في الاسبوع[3].

وبينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العاطل عن العمل "بانه الشخص الذي لايعمل وانما هو جاهز للعمل والذي سعى اثناء الشهر السابق الى العثور على عمل[4].

وبذلك يكون الان من الممكن تحديد مفهوم البطالة بانها الحالة التي يكون فيها الافراد ضمن قوة العمل التي تكون بالاعمار من 15% فاكثر (قادرين على العمل وراغبين فيه

ولكنهم لايحصلون على عمل يناسبهم من ناحية المؤهلات او يكفيهم من ناحية عدد الساعات والايام) وبذلك فان الفرد العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون:

1. قادراً على العمل من الناحية الجسمانية والعقلية.
2. راغب في العمل.
3. لايجد عملاً اطلاقاً.
4. يجد عملا لا يناسب مؤهلاته.
5. يجد عملاً متقطعاً.

والنقاط الثلاث الاولى تصف البطالة الكاملة، اما النقطتين الرابعة والخامسة فتصف البطالة الناقصة، وهما نقيضي التشغيل الكامل والتشغيل الناقص[5].

خارطة رقم (1) التباين المكاني لمعدلات البطالة لعام ٢٠٠٣

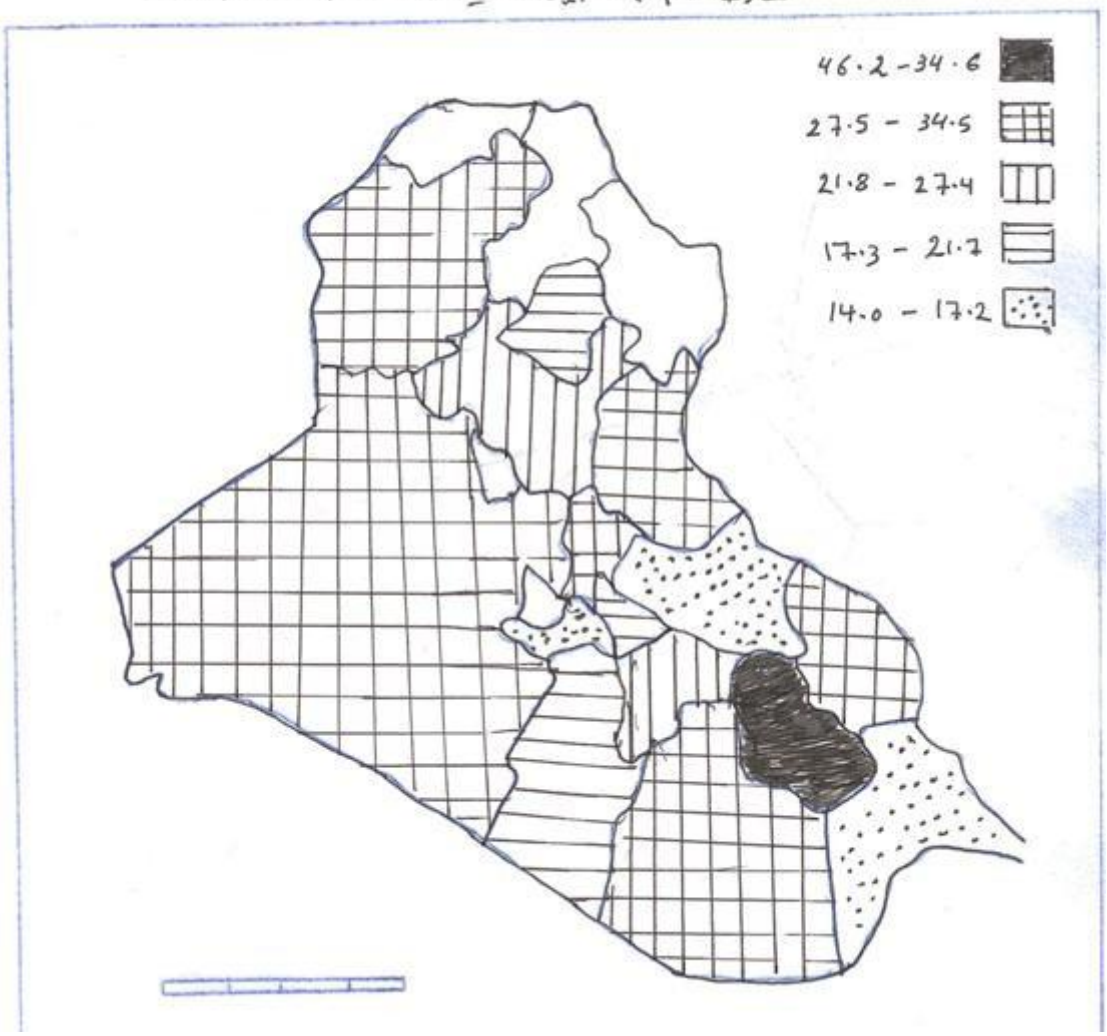

المصدر: علي عبد الامير ساجت، تباين وتغير معدلات البطالة في العراق بين عامي 2003–2006، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الجغرافية.

انواع البطالة

1.البطالة الوظيفية او الطوعية:

وهي البطالة الناجمة عن تغير الاشخاص لوظائفهم متنقلين في البلد من منطقة الى اخرى، او من قطاع اقتصادي لاخر بحثاً عن ظروف عمل افضل وهذا النمط موجود دائما هناك على الدوام اشخاص يغيرون وظائفهم وخاصة في العراق بحثا عن عمل افضل وذات مردود اقتصادي واجتماعي[6].

2.البطالة الاحتكاكية:

ان الطلب على العمل في هذا النوع من البطالة لايتوافق مع غرض العمل والسبب في ذلك يعود اما الى مكان العمل او نوع المهارات، وهذه البطالة قصيرة الامد اذ يقضي العاطلون عن العمل وقت قصير للحصول على عمل جديد وقد تظهر هذه البطالة بسبب التطورات الحاصلة في ظروف العمل وتنشأ نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الانتاجية المختلفة في البلد[7].

3.البطالة المقنعة:

وتعرف ايضا بالبطالة المسترة او غير الظاهرة، وتعد(G.robinson) اول من اطلق مصطلح البطالة المقنعة وذلك عام 1936 لوصف العمال في البلدان المتقدمة الذين قبلوا بوظائف او اعمال متدنية دون مستواهم الانتاجي المقبول نتيجة لاستغناء ارباب العمل والمنشات عن خدماتهم والعمال المقصودين هنا الذين ينخفض الناتج الحدي لعملهم انخفاضاً كبيرا قد يصل الى الصفر[8].وهو ما موجود في العراق ولا تعتبر البطالة المقنعة ظاهرة جديدة في الاقتصاد العراقي حيث ارتفعت اعداد العاملين في مختلف دوائر الدولة الى ما يقارب 2 مليون فرد عام 2008 وفقا لبيانات وزارة المالية العراقية ويعمل معظم هؤلاء في وظائف ادارية وكتابة منخفضة الانتاجية ولا يساهمون باضافة اي قيمة للعمل في دوائرهم[9].

4.البطالة الهيكيلة:

وهي البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين فرص العمل وخبرات العاطلين عن العمل اي ان العمل موجود ومتوافر او يمكن توفيره الا ان الباحثين عنه اما لم يعثروا عليه بعد، او انهم لايتمتعون بالمؤهلات الضرورية لهذا العمل[10].

5.البطالة الموسمية:

وهي البطالة الحاصلة في موسم معين من السنة دون اخر، اذ ان هناك بعض الاعمال التي لايمكن العمل بها الا في فصل الصيف، واخرى لايمكن تأديتها الا في فصل الشتاء، وفي هذه الحالة يبقى العمال في حالة بطالة في الفصول الاخرى من السنة، وهذه الحالة يتم علاجها بإيجاد اعمال تتكامل مع باقي المواسم يظهر النوع في القطاع الزراعي وقطاع السياحة وفي نشاطات النماء ولتشيد وصيد الاسماك.

6.البطالة الاختيارية:

وهي البطالة التي تحصل بفعل ارتفاع اعانات البطالة، او تعويضات البطالة فاذا كانت التعويضات قريبة من الاجر الحقيقي، فان ذلك يشجع عدد غير قليل من العمال على اختيار البطالة[11].

7.البطالة الدورية

وهي البطالة الحاصلة بفعل هبوط في مستوى الطلب على العمل، بفعل هبوط او تراجع النشاط الاقتصادي ويظهر هذا النوع في البلدان الصناعية بشدة[12].

خارطة رقم (٥) التباين المكاني لمعدلات البطالة لعام ٢٠٠٦

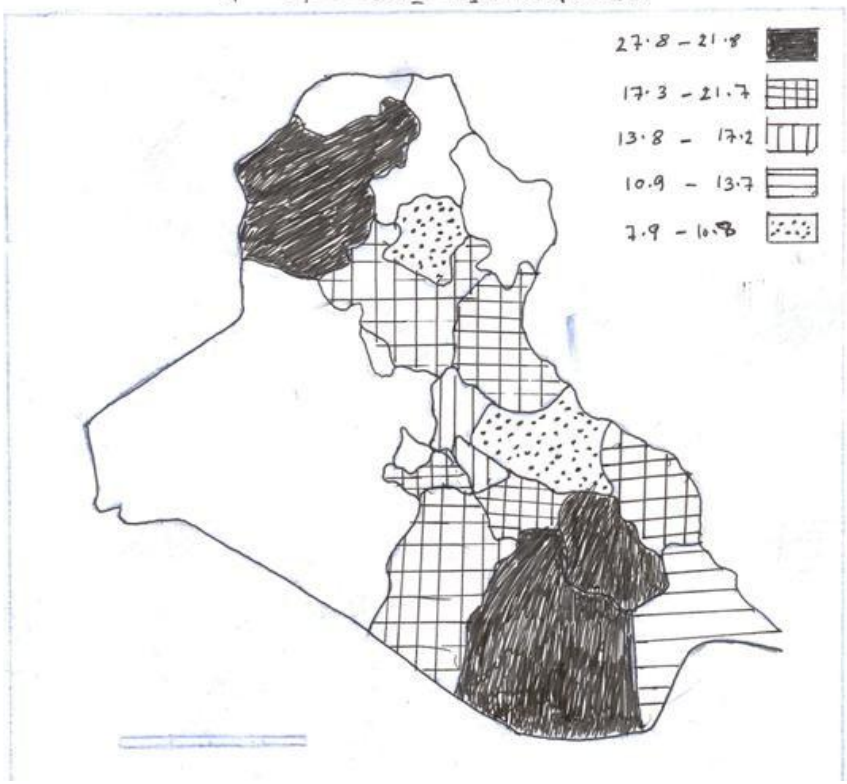

المصدر: علي عبد الامير ساجت، تباين وتغير معدلات البطالة في العراق بين عامي 2003–2006، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الجغرافية.

اسباب البطالة:

ان التعرف على الاسباب التي تؤدي الى حدوث ظاهرة البطالة يساعد على وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبطبيعة الحال فان هذه المشاكل هي نتيجة حتمية لاختلال التناسب بين العرض والطلب على القوى العاملة وهنا سنتعرف على الاسباب العامة للبطالة:

1. **التقلبات الموسمية:** تخضع الاعمال لتقلبات موسمية تحدث فيها فتترك اثرها باتجاه الركود في فصول معينة من السنة باتجاه الرواج في فصول اخرى ومن هذا يتبن ان التقلبات الموسمية من حيث اتاضمها ومدها واثرها تؤثر في حركة البطالة.
2. **الدورات الاقتصادية:** ان اضطراب التوازن الاقتصادي ينجم عنه تغير في حركة الاستثمار وخلال مدة الرواج الاقتصادي يزداد الطلب على القوى العامة على العكس من حالة الكساد التي يكون من نتائجها الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة وبالتالي تفشي حالة البطالة بينهم.
3. تدهور الكفاية الصناعية للقوى العاملة: ان سبب قلة استخدام العاملين وهو استعمال المبتكرات والمستحدثات العلمية وبشكل واسع حيث ان التغيرات الفنية الدائمة والطارئة كثيرا ما يؤدي الى ان يفقد بعض العاملين اعمالهم.
4. العامل الشخصي ودوره في احداث البطالة: المقصود بالعامل الشخصي هنا هو مدى استعداد الشخص لمزاولة عمل ما وبالتالي ما يتصف به ذلك الشخص من صفات تجعله مرغوبا في سوق العمل كالاستقامة والاستعداد النفسي والجسدي...الخ ان من اهم مقومات العامل الشخصي هو الرغبة في العمل وما يرتبط بها من شعور بضرورة القيام بالعمل خير قيام[13].

جدول(1) تغير معدلات البطالة في العراق ما بين 2003-2006

المحافظة	جدول البطالة 2003	معدل البطالة 2006	التغيير 2006/2003
نينوى	31,2	27,4	3,8
ديالى	19,4	7,9	11,5
الانبار	31,2	18,4	12,8
بغداد	33,3	–	–
بابل	33	15,7	17,3

كربلاء	21,6	14,10	7،5
واسط	14	18,5	4,5
صلاح الدين	16	8,8	7,2
النجف	25,4	18,3	7,1
القادسية	18,1	18,9	0,8
المثنى	23,5	19,8	3,7
ذي قار	28,2	22,9	5,3
ميسان	46.2	27,8	18,4
البصرة	30,5	18,6	11,9
المجموع	15,5	12,4	3,1
	28,1	17,8	10,3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2003–2006، ص223.

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان محافظة ذي قار تتصدر المحافظات بارتفاع نسبة البطالة وبلغت 46،2 وتاتي بعدها محافظة الانبار بمعدل 33،3 ثم بغداد بمعدل 33% جاءت اقل المحافظات بطالة محافظة كربلاء وبلغ معدل البطالة فيها 19% قليلها محافظة البصرة بمعدل 15,5%.

تباينت معدلات البطالة لبقية المحافظات بين46% عام 2003 بينما تتراوح التباين عام 2006 بين 7,27 ومنها نلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات البطالة للمحافظات للمدة 2003– 2006 هناك الكثير من العوامل المؤثرة لتباين معدلات البطالة اهمها حجم السكان والقوى العاملة سكان الريف والحضر والمنشأت الصناعية والمتعلمين ونسبة مشاركة الاناث في العمل [14].

اسباب بطالة الشباب:

ان بطالة الشباب للفئة العمرية(15–24) تعد من اخطر انواع البطالة، ولغرض علاجها والحد من اثارها على الشباب العاطلين، فلا بد من التعرف على اسبابها للتمكن من علاجها ضمن أطر اقتصادية سليمة، وعليه فان اسباب بطالة الشباب يمكن توضيحها بجملة اسباب ومن اهمها:

اولا: الاسباب الاقتصادية

1.عدم قدرة الحكومات السابقة والحالية على صياغة سياسة محددة وفاعلة لمواجهة الضغوط والاختلافات في سوق العمل،مما يتطلب مواجهة المعدلات المرتفعة من القوى العاملة العاطلة ولاسيما الشباب منهم، الامر الذي ادى الى اندفاع اغلب الشباب نحو العمل

في القطاع العام مما جعل هذا القطاع يعاني من ارتفاع اعداد العاملين فيه ووقوعهم ضمن اطار البطالة المقنعة.

2.محدودية فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات من الشباب وذلك بسبب ضعف اغلب المناهج التعلمية وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل الحالي، الامر الذي يجعل من بطالة الخريجين الشباب انعكاسات سلبية على الواقع النفسي للشباب اولا وعلى الواقع الاقتصادي للبلد ثانياً.

3.الاقتصاد العراقي اقتصادا احادي الجانب يشكل القطاع النفطي حاليا النسبة الاعلى في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي، وفي المقابل فان هذا القطاع الحيوي لايستوعب مستوى2% من قوة العمل الحالية [15]

4.انتشار الفقر في كثير من بلدان العالم وخاصة العراق اذ تشير الاحصائيات الى خمس سكان العالم يعيشون على اقل من دولار اضافة الى ان(1.1) مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه شرب مامونة وان مياه الشرب الملوثة تسبب الامراض في الدول النامية[16].

5.على الرغم من كل السياسيات التي اعتمدت لغرض تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاداً مركزا الى اقتصادا ينتقل تدريجيا نحو اقتصاد السوق الحر لاسيما ما يتعلق بسياسات استقرار سعر الصرف التي ادت الى استقرار الدينار العراقي وتقوية قيمته امام العملات الاجنبية ولاسيما الدولار في نهاية(2006) فضلا عن اصدار قانون الاستثمار رقم(13) في عام(2006) ومن ثم تعديله عام(2010)، في مقابل ذلك نجد ان طبيعة الانظمة التعليمية السائدة تفتقر الى مناهج علمية تمكن الشباب من الحصول على المهارات المطلوبة التي يحتاجها القطاع الخاص، مما يجعل هذا القطاع يعاني من ندرة الكفاءات والمهارات الملائمة لاحتياجاته، الامر الذي يوضح ان الذي يجد فرصة عمل في هذا القطاع من الشباب، هم في الاعم الغالب الشباب الذين يمتلكون المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص، لذلك نجد ان مدى امكانية الشباب في الحصول على فرصة عمله مرتبطة بما يمتلكونه من مهارات فنية ومؤهلات علمية يحتاجها القطاع الخاص[17]. وعليه فان الدراسات التاريخة عن البطالة توضح ان معدل البطالة بين الشباب فئة(15–24) عادة ما يكون ضعفين الى ثلاث اضعاف نسبتها بين الكبار، غير ان معدل البطالة الكلي ليس هو مصدر القلق الوحيد، بل ان من دواعي القلق هو طول المدة التي تستمر فيها البطالة بين العمالة الشابة، وهو ما يحدث عاليا اثناء البحث عن فرصة العمل الاولى، اذ يستغرق البحث عن فرصة عمل في الاقتصاديات المتقدمة مدة عام او اكثر بالنسبة لكل اثنين من

اصل عشرة من العاطلين الشباب، وفضلا عن المشكلات قصيرة الاجل التي تجدها البطالة على الشباب، فهي تسبب في اثار معوقة طويلة الاجل، ويطلق الخبراء على التداعيات السلبية طويلة الاجل التي تسببها البطالة المبكرة اسم "اثار الندوب " Scarring" effects وكلما طالت مدة التعطيل عن العمل زادت احتمالات استمرار الندوب طويلة الاجل، اذ تصل نسبة الفاقد من دخولهم الممكنة الى(20%) مقارنة بنظرائهم الذين يلتحقون بوظائف في وقت ابكر ويمكن ان يستمر هذا النقص في الدخل لمدة تصل الى عشرين عاماً. وتظهر الاثار السلبية التي ترى بمستوى الدخل مدى الحياة في اوضح صورها عندما تكون البطالة في سن الشباب، لاسيما وقت التخرج من المرحلة الجامعية ومثالها الواضح هو ما يحدث للجيل الذي دخل سوق العمل في اليابان في عقد التسعينات من القرن الماضي الذي يسمى "العقد الضائع" اذ ان اصحاب العمل اليابانيين كانوا يفضلون تعيين حديثي التخرج بدلا ممن وقعوا في اسر البطالة طويلة الاجل[18].

وبذات العقد(العقد الضائع) حل في العراق نتيجة الحصار الخانق الذي تعرض له بعد فرض العقوبات نتيجة دخول الكويت حصلت انتكاسة في نوعية عمل خريجي الجامعات والمعاهد العراقية اذ عزف معظم الخريجين من الدخول الى سوق العمل النظامية نتيجة ضعف الدخول، وقاموا بممارسة انشطة تهدف الى تحقيق الربح السريع، اذ قام الكثير منهم وخاصة ذوي الاختصاصات الطبية والهندسية الى مغادرة العراق والبحث عن مكان بديل لتبدأ اول ظاهرة هجرة واسعة بين الشباب العراقي (هجرة الكفاءات) والتي اثرت كثيرا فيما بعد على العراق بجوانب مختلفة.

ثانيا: الاسباب السياسية

تتجسد هذه الاسباب في مدخلات كثيرة ومتباينة ومتقاربة في تأثيراتها من حيث المكان والزمان وتتمثل هذه الاسباب في[19]

1. انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر من خلال الارتباط بين الجانب الاقتصادي والسياسي للبلد عن طريق استيعاب الشباب المهاجر خارج البلد لاسيما اصحاب الشهادات العلمية
2. انعدام الاتفاق الوطني في الراي بشأن اهمية مكافحة الفقر والحد من ظاهرة البطالة بين فئات الشعب
3. ضعف المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات المهمة للحد من ظاهرة البطالة.

4. البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فعالة(الاطر القانونية، التنظيمية، اليات التنسيق للموارد).
5. حالات انهيار الاستقرار السياسي الداخلي والحروب الذي لا يشجع على العمل في العراق.
6. الفساد الموجود بكل قطاعات الاقتصاد العراقي ادت الى تدهور الاجتماعي وسياسي وعدم تحقيق جدوى سياسية للحد من البطالة.
7. حالة الاحباط السياسي التي يعيشها شباب هذا الجيل اذ ان الظروف السياسية على المستويين المحلي والاقليمي تدفع نحو المزيد من الحرية والمشاركة والشفافية الا ان الشباب يرى نفسه امام حالة من الجمود وعدم القدرة على الفاعلية ولا يرى انه بمقدوره المشاركة والتعبير عن رأية وطموحاته حتى في ابسط الامور[20].
8. حل الجيش العراقي السابق ومجموعة من التشكيلات الحكومية مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل اذ ان مجموع هؤلاء الافراد من بين الشباب يتراوح ما بين 500 الى مليون فرد[21].
9. توقف العديد من ورش العمل الصغيرة والمصانع المتوسطة الحجم وذلك بسبب سياسية الدولة الخاطئ تجاه تدفق السلع الاجنية بدون ضوابط

ويبرز تأثر عامل الامن والاستقرار، باعتباره عاملاً رئيساً وبارزاً في امكانية الحد من الفقر وزيادة التعاون والتباين في مستويات المعيشة. فقد كشف التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 في العراق عن جوانب تدهور امن الانسان العراقي. فقد بين استطلاع الراي الذي بنيت عليه ادلة امن الانسان، ان الامن الاقتصادي والاجتماعي لايقل اهميته عن الامن السياسي واستقراره في خلق ظاهرة الفقر، اذ ان الوضع القائم حالياً هو محصلة لعقود من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتدهور المتواصل في الامن الانساني لمفهومه الواسع، كما بين التقرير الانعكاس الايجابي للوضع الامني في رفع قيمة دليل التنمية البشرية[22].

فعلى سبيل المثال بلغ (دليل التنمية البشرية) في اقليم كردستان نحو (0.659) مقارنة (0.633%) لبقية محافظات العراق[23].

ويقصد بدليل التنمية البشرية هو مقياس موجز للتنمية البشرية وهو يقيس متوسط الانجاز في بلد من حيث ثلاثة ابعاد اساسية:

1. الحياة المديدة والموفرة بالصحة، مقارنة بالعمر المتوقع عند الولادة.

2. المعرفة: مقاسة بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

3. مستوى معيشه كري مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

دليل التنمية البشرية عدد الحد الادنى والحد الاقصى لكل متغير ثم يظهر في كل بلد بالنسبة لهذا الاخير وهذا ينتج نتيجة لذلك بين 1,5 وارتفاع المؤشر ما يكون دليلا على تحسن في رفاهية الشعب

جدول(2)

تقدير نسبة فئة الشباب من مجموع السكان في العراق للمدة (2005–2050)

السنوات	2005	2010	2015	2020	2030	2040	2050
الفئة العمرية (15–24)%	19.9	19.9	20.8	20.6	18.7	17.3	16.2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2010–2014) 2009، ص141[25].

ومن الجدول نجد ان نسبة فئة الشباب للمدة(2005–2010) مستقرة عنده(19.9%) ومن المتوقع ترتفع قليلاً الى(20.8) في عام 2015 ثم تنخفض تدريجياً لمدة(2020–2050) لتسجيل ادنى نسبة انخفاض في عام(2050) اذ تقدر (16.2%) حسب بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وهناك ارتباط قويا بين بطالة الشباب ومعدلات البطالة في البلدان يوضع الجدول(3) معدلات البطالة التي تكون عند اعلى مستوياتها في عامي(2003–2004) على التوالي (28.1%) (26.2%) وما نتج عنه من تسريح اعداد كبيرة من الجيش والقوى الامنية الاخرى، فضلا عن تدمير اغلب البنى التحتية للبلد هذا من جانب ومن جانب اخر فاحداث العنف الطائفي التي حصلت عام 2006 ساهمت في تفاقم معدلات البطالة الا انها انخفضت الى ادنى مستوى لها عام (2008) اذ بلغت (15.3%) بفعل تحسن الوضع الامني فضلا عن ارتفاع موازنة البلد الى (70) مليار دولار[22] في هذا العام وهذا ادى الى زيادة فرص العمل المتاحة امام العاطلين عن العمل، اما في عام 2011 فان معدل البطالة بلغ(16.0%) وعليه كلما زادت البطالة فان بطالة الشباب سوف ترتفع لأنها جزء من بطالة البلد.

جدول(3)

معدلات البطالة في العراق للمدة(2003-2011)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
معدل البطالة	28.1	26.2	18.0	17.5	17.7	15.3	16.0

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، ارقام مسح التشغيل والبطالة للمدة(2003-2006)، ص212.والمجموعة الاحصائية السنوية،2010-2011،ص224.[26]

المحور الثاني: اثار البطالة

ان للبطالة اثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، حيث ينخفض دخلهم او يصل الى الصفر، وفي هذه الحالة يلجأ المتعطلون عن العمل الى انفاق ما سبق ان ادخروه، وانخفاض الدخل او عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الانفاق ومن ثم يؤثر ذلك على صحة الافراد مما يترتب عليه انخفاض انتاجيتهم في حالة عودتهم الى العمل مرة اخرى من ناحية اخرى سينخفض حجم الادخار بفعل انخفاض الدخل وقد ينتج عن ذلك كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد، وحتما سينجم عن ذلك حصول تباطئ في معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني حصول ارتفاع جديد في معدلات البطالة[27].

ولا تقتصر اثار البطالة على المتعطلين انفسهم، وانما تمتد لتشمل اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركات الانتاج والبيع والشراء سينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي، مما يعني في النهاية انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتراجع في عجلة التنمية الاقتصادية اذن يترتب على البطالة اثار متنوعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي اثار سلبية ونذكر منها:

1. نقص الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ما كان يمكن ان ينتجة المتعطلون في لو اشتغلوا وبالتالي فان حجم السلع والخدمات المتوافرة في السوق سيكون اقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة وارتباطاً بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع والخدمات المفترضة.
2. تعطيل جزء من راس المال المتمثل بالمعدات والآلات وخطوط الانتاج التي كان يشتغل بها هؤلاء المتعطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع الامثل من

الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي ترتبط البطالة بالاستخدام غير الكفؤ للموارد وهذا يؤدي الى التاثير في النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للافراد[28].

3. كلما طالت مرة تعطيل الفرد فقد معها مهارته وموهبته في العمل الذي كان يمارسه وبالتالي تتجه كفاءته الى الانخفاض مع مرور الزمن وهذا يعني ان تشغيله من جديد سيتم بكفاءة ادنى، مما يشير الى ضرورة تدريبه وتأهيله أي ان انفاقا متزايد عليه سيتم لاعادته الى مستواه السابق قبل تعطيله، مما يشكل هدرا في الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، كان من المفترض الاستفادة منها في اعداد وتاهيل ملاكات جديدة تدخل الى سوق العمل بدلا من اعادة انفاقها على الكوارث القديمة لا لزيادة كفاءتها بل لاعادة هذه الكفاءة الى المستوى السابق.
4. زيادة نفقات الدولة من خلال زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للمتعطلين، حيث كان يمكن توجيه هذه النفقات الى مجالات اخرى اكثر فائدة للمجتمع.
5. البطالة قد تدفع الفرد الى اتباع اساليب غير مشروعة في الحصول على دخل مما يسهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي بشكل عام من جهة، وما يترتب عليها من ضرورة في زيادة نفقات الدولة لتوفير حماية اكبر للامن الداخلي من جهة اخرى.
6. ان بطالة المتعلمين او الخريجين قد تكون لها اثار سياسية خطير تدفع بهولاء الى انشاء تجمعات تزعزع الاستقرار السياسي.
7. للبطالة المقنعة اثار سلبية معروفة، اذ انها تؤدي الى تقليل الانتاجية بشكل عام، وتردي كفاءة الاداء بالرغم من الزيادة المطلقة في الانتاج التي تتوقف عن حد معين ثم تبدأ بالتناقض هي الاخرى[29]

ولذا مر العراق بظروف صعبة استثنائية لم يمر بها أي من دول المنطقة على الاقل ولا زالت هذه الفروق تصيب باثارها القاسية الانسان العراقي. وان ما طرحته من قراءة لواقع مشكلة البطالة في العراق وما تم اقتراحه من معالجات ليس ضروباً من الخيال بل يمكن ان يتحقق بتظافر كل الجهود وتوفر الارادة الحقيقة لتغير الواقع السيء من خلال التكاتف بين جميع القوى المكونة للبناء العراقي.

المعالجات المقترحة للحد من ظاهرة البطالة

بعد ان وضحنا اثار البطالة وكيف يكون تأثيرها على اقتصاد البلد ليس فقط على العاطلين وانما على جميع مفاصل المجتمع يصبح من الضروري معالجتها من خلال اتخاذ الخطوات الكفيلة لمعالجة هذه المعالجات مستمدة من واقع الاقتصاد العراقي:-

1. توجه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الاساسية وبخاصة في الزراعة والصناعة ومشروعات البنية التحتية والكهرباء والمياه وذلك للتوفير فرص العمل للعاطلين.
2. تبني ستراتيجية تتسم بالشمولية للبناء الاقتصادي غايتها تنويع مصادر الدخل القومي لتحقيق الاستفادة مما يملكه العراق من ثروة نفطية.
3. وضع خطة متكاملة لتنمية وتطوير الصناعات الثانوية وتخصيص موارد مالية كافية للنهوض بها بغية تهيئتها لاستيعاب العديد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل للدعم.
4. دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة بينه والقطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني عامة التي تجذب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل.
5. ضرورة تشجيع التوزيع النسبي لعوامل الانتاج والموارد وتحديث النمط او المسار التنموي بحيث يتم بموجب ذلك تبني ستراتيجية تنموية كثيفة للاستخدام العصري للعمل وهذا يتطلب تعزيز التشابك والروابط الامامية والخلفية بين الصناعات والقطاعات والانظمة الاقتصادية المختلفة.
6. تحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية[30]
7. لابد ان يكون الانفاق الاستثماري موجها نحو البنى والهياكل التحتية وبالشكل الذي يؤمن تشجيع الاستثمارات مستقبلا ومن جانب اخر فان هذا الانفاق اذا كان موجها للبنى التحتية الكثيفة العمل فانه يستوعب حتما المزيد من العاطلين وخير مثال على ذلك بناء المطارات في محافظات الفرات الاوسط التي بدأت تستقطب الكثير من الافراد الراغبين بالعمل والقادرين عليه.
8. العمل على اعداد مناهج في المؤسسات العلمية والبحثية والاكاديمية والتوافق بين العمل العلمي والبحثي والصناعي وحسب ما تحتاجه سوق العمالة من ملاكات ومتخصصين للاسهام في عملية التنمية الاقتصادية.
9. الاهتمام بخطة القبول المركزي من خلال التركيز على هدف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بالاضافة الى ذلك لابد من التركيز ايضا على عملية كفاءة نظام التعليم.

10. التنسيق بين وزارات التعليم العالمي والبحث العلمي والتربية والتخطيط والتعاون الانمائي والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية بخصوص خلق حالة من التوازن بين مخرجات التعليم في العراق ومتطلبات سوق العمل.
11. الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل.
12. تهيئة الدعم النقدي وتطوير برامج استصلاح اراضي زراعة جديدة تستوعب اعداد من العاطلين عن العمل من العراق.
13. اعادة النظر بسلم الرواتب والاجور الحقيقية بين وقت اخر وذلك لغرض تهيئة الظروف الملائمة للعاملين لمواجهة الارتفاع في معدلات الاسعار[31]
14. الاهتمام بالطبقات الكادحة ودورها في اعادة البناء والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتاكيد عل دور هذه الطبقات في بناء المجتمع العراقي.
15. التاكيد على بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الاعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي والرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلد حيث دفع اعانات للعاطلين عن العمل (وان كانت رمزية) يعد امر ضروري بل لابد منه كون الفرد العاطل سينفق هذه الاعانات على السلع الاستهلاكية ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الامر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمارات التي تعمل على استيعاب البطالة التي سيتم تحديدها عن طريق مكاتب العمل التي سيكون وجودها ضروري في هذه الحالة.

الاجراءات المتخذة لحد من ظاهرة البطالة بين الشباب لكونه الفئة المهمة في ميدان العمل

1. تشخيص مشكلات الشباب وبناء قاعدة معلومات شاملة وقابلة للتطور.
2. استيعاب الشباب المهاجر خارج البلد ولاسيما اصحاب الشهادات العلمية وذلك عن طريق توفير فرص عمل مناسبة لهم وبحسب اختصاصاتهم العلمية علماً ان الحكومة قامت بهذا الاجراء عن طريق برنامج يتضمن عودة الكفاءات المتواجدين في الخارج، من اساتذة الجامعة والاطباء لغرض الاستفادة من خبراتهم العلمية[32].
3. ضرورة توفير الرعاية الصحية الشاملة للشباب ذلك لان الصحة لها نفس الاهمية من التعليم والتدريب الامر الذي يساهم في تعزيز المهارات التي يحتاجونها الشباب ليصبحوا اعضاء منتجين اقتصاديا[33].

4. تقوم الحكومة بتقديم دعما مالياً وكذلك تسهيلات مصرفية للشركات التي تعين شباباً كانوا عاطلين لمدة طويلة او ذوي المهارات المحدودة او ذوي احتياجات خاصة[34]
5. ايجاد طاقة انتاجية ذاتية، وهذا يتطلب اتباع التنمية المستدامة ويتطلب من عملية التنمية ان نبني قاعدة انتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة وان تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة متشابكة، متكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب اهمية العناصر المكونة لها على ان يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي[35].
6. تشجيع المشاريع التي تعتمد نظم الانتاج كثيفة العمل قليلة راس المال التي يمكن ان تساهم في استيعاب عدد اكبر من العاملين الشباب وباستخدام راس مال اقل.
7. تشجيع النشاط الزراعي الذي يعد الاكثر قدرة على استيعاب الايدي العاملة بين الشباب.
8. اعادة النظر بنظام التعلم بحيث يؤدي الى زيادة اعداد المتخرجين الذين لديهم شهادات تقنية مهنية وربط الجامعات بالنشاط الاقتصادي بطريقة تخدم الطرفين[36].
9. شمول القسم الاعظم من الشباب بالدورات والقروض الميسرة التي ترعاها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

المصادر:

(1) ج. دورسك: البطالة، مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة: محمد عزيز، د. محمد سالم، منشورات جامع قار يونس، بنغازي، ط1، 1997، ص40.

(2) اسامة السيد عبد السميع مشكلة البطالة في المجتمعات الاسلامية: الالياف الاثار. الحلول. الاسكندرية، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى، 2007، ص9.

(3) Griffiths and S. wall, Applied Economics 7th Ed, Longman, England, 1997, P.494.

(4) Richard Layard, Stephan nickel and Richard Jackman th unemployment Grisis, oxford university predd lnc.3.

(5) حيدر الفريجي، مشكلة البطالة في العراق، الاسباب والحلول الممكنة ،ط1، مركز الشهيدين الصدريين للدراسات والبحوث، قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، 2007، ص5.

(6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، البطالة في منطقة الاسكوا دراسات حالات مختارة، ج3، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 1997-1998، نيويورك،2003.

(7) كاظم جاسم العيساوي، محمد الوادي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2000، 139.

(8) حيدر الفرنجي، مشكلة البطالة في العراق الاسباب والحلول الممكنة، ط1، مركز الشهيدين الصدريين، 11-12.

(9) عبده، سمير، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس للترجمة والنشر، سوريا، 1984،ص10.

(10) صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصاد العربي الموحد، ايلول ، 2003، ص7.

(11) مصطفى سلمان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للطباعة، ط1، الاردن، ص255.

(12) برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانمائية العربية، 2003، ص89.

(13) رحيم كاظم حسن، تحليل اقتصادي لاثر بعض المتغيرات الكلية على اداء الاقتصاد العراقي للمدة(1970-2000)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.

(14) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ورقة عن واقع الشباب في العراق لاغراض الخطة الخمسينية للسنوات (2010-2014-2013)، ص17.

(15) عبد الرحمن محمد الحسن، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة، جامعة المسيلة، السودان، 2011، ص15.

(16) وليد عبد مولاه، بطالة الشباب، مجلة جسر التنمية، العدد السابع والثمانون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص2-3.

(17) حنان مرسي، التمويل والتنمية،العدد1،المجلد49، مارس، 2012، ص16.

(18) وسن كريم عبد الرضا، العلاقات المكانية بين نمو السكان وظاهرة الفقر، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد 2011، ص180.

(19) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ورقة عن واقع الشباب في العراق لاغراض الخطة الخمسينية للسنوات (2010-2014) 2013، ص17.

(20) محمد كريم الحسيني، هل كان قرار حل الجيش صائبا، مقال منشور على النت، موقع الصحافة العراقية.

(21) عبدالله عطوي ، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2004، ص57.

(22) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، 2007، ص5.

(23) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2010–2014)،في العراق،2009، ص141.
(24) غازي ابراهيم رحو، موازنة العراق منذ الاحتلال ومعانات العراقيين www, zow99.org.
(25) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء ارقام مسح التشغيل والبطالة للمدة(2003–2006) والمجموعة الاحصائية السنوية 2010–2011، في العراق، ص224.
(26) محمود خالد محمود المسافر، تضخيم في الاقتصاد العراقي، للفترة(1980–1992)، الاثار والمعالجات، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1993، ص29.
(27) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998ـــ ص31.
(28) عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، البطالة، مركز العراق للدراسات العدد، 30.
(29) مجيد مسعود، الحسابات كقاعدة معلومات للتخطيط، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989.
(30) نزار سعد الدين العيسي وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاوى، دار الحامد للنصر والتوزيع، عمان، 2006.
(31) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2010–2014)، 2009،في العراق، ص141، 142.
(32) ديفيد بلوم،استاذ الاقتصاد والديمغرافية،قسم الصحة العالمية، السكان،كلية هارفاد للصحة العامة، شباب على المحك، مجلة التمويل والتنمية اذار، 2012، ص10.
(33) حنان مرسي، جيل لن تنحني ندوبه، بحث منشور، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 2012، ص17.
(34) عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث منشور، حول تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، السودان، 2011، ص6.
(35) حيدر الفريجي، مشكلة البطالة في العراق الاسباب والمعالجة والحلول الممكنة، مصدر سابق، ص24–25.
(36) حسين جهار ناصر، تحليل جغرافي للبطالة في محافظات الفرات الاوسط، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، بحث منشور في مجلة البحوث العراقية، العدد11 سنة 2009، ص175.

Geopolitical effects of unemployment on Iraq

Fatima Fahad Al Hammadi
Ahlam Ahmed Esah

Abstract

Unemployment is complex phenomena that plagued Iraq from specially youth unemployment, which causes langerous repercussions on the individual specificly and on the Iraqi community generally. The search aims to study unemployment its meaning and types then find out its causes and how to get rid of it. Because unemployment it has a geoplotic effects conerning politics and economy of the country, which needs searches for the best and fastestprocedures to solve the problem that the country faces through putting suggested treat ments to imit this phenomena by adopting a strategy that is maximal to balid politcs and eeonmy and charactrizing the youth problems and bailding a thorougho data base which is developoble.